حسب بسكون السين ولها فى العربية استعمالان احدهما ان يكون بمعنى كاف اسم فاعل كفى فتستعمل مضافة استعمال الصفات المشتقة فتكون نعتا للنكرة لانها لم تتعرف بالاضافة حملا على ما هى بمعناه كمررت برجل حسبك من رجل اى كاف لك من غيره وحالا للمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل بنصب حسبك على الحال من عبد اى كافيا لك عن غيره ويستعمل استعمال الاسماء الجامدة فتوقع على الابتدا نحو حسبهم جهنم فحسبهم مبتدا وسوغ الابتدا به الاختصاص بالاضافة وجهنم خبره ويجوز العكس وهو اولى لان جهنم معرفة بالعلمية وحسب نكرة وتنصب اسما لان نحو فان حسبك الله فحسبك اسم ان والله خبرها وهذا يؤيد الاعراب الاول وتجر بالحرف نحو بحسبك درهم فحسب مبتدا ودرهم خبره ولا يجوز العكس لان حسبك نكرة مختصة ودرهم غير مختص وبهذا الاستعمال الثانى يرد على من زعم انها اسم فعل بمعنى يكفى فان العوامل اللفظية نحو ان والباء فى المثالين الاخيرين لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق ولا العوامل المعنوية على الاصح والاستعمال الثانى من اصل التقسيم ان يكون حسب بمنزلة لا فى المعنى فتستعمل مفردة عن الاضافة فى اللفظ وينوى لفظ المضاف اليه وحسب هذه هى حسب المتقدمة فى الاستعمالين السابقين ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى الدال على النفى وتجدد لها ملازمتها للوصفية او الحالية او الابتدائية وبناؤها على الضم بعد ان كانت معربة بحسب العوامل تقول فى الوصفية رايت رجلا حسب وفى الحالية رايت زيدا حسب فحذف المضاف اليه منها ونوى معناه فبنيت على الضم قال الجوهرى كانك قلت حسبى او حسبك فاضمرت ذلك ولم تنون انتهى وعنى بالاضمار الحذف فكانه قال فحذفت المضاف اليه منهما واضمرته فى نفسك ولم تنون لانك نويت معنى المضاف اليه فبنيتهما على الضم كقبل وبعد وتقول فى الابتدا قبضت عشرة فحسب فحسب مبتدا حذف خبره اى فحسبى ذلك والمعنى رايت رجلا لا غير ورايت زيدا لا غير وقبضت عشرة لا غير ودخلت الفا فى الاخيرة تزيينا للفظ كما تدخل على قط فى قولك قبضت عشرة فقط واقتضى كلام ابن مالك فى النظم قبل كغير بعد حسب اول ودون والجهات ايضا وعل واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا انها اى حسب تعرب نصبا اذا نكرت كقبل وبعد قال ابو حيان ولا وجه لنصبها لانها غير ظرف وقد ذكرها مع الظروف الا ان نقل عنهم نصبا حالا اذا كانت نكرة انتهى كلامه فان اراد ابو حيان بكونها نكرة قطعها عن الاضافة لفظا اقتضى ان استعمالها حينئذ اى حين اذ قطعت عن الاضافة منصوبة سائغ فى كلامهم واقتضى انها كانت مع الاضافة معرفة بالاضافة وهذان الاقتضاآن كلاهما ممنوع اما الاول فلانها اذا قطعت عن الاضافة وجب بناؤها على الضم واما الثانى فلانها نكرة دائما اضيفت ام لم تضف وان اراد ابو حيان تنكيرها مع الاضافة فلا وجه لاشتراط التنكير حينئذ اى حين اذ كانت مضافة لانها لم ترد فى كلامهم الا نكرة كذلك لان اضافتها لا تفيد التعريف وانما هى فى تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك فى شرح العمدة وايضا فلا وجه لتوقفه اى لتوقف ابى حيان فى تجويز انتصابها على الحال حينئذ اى حين اذ كانت مضافة فانه اى فان نصبها على الحال مشهور فى غالب الكتب حتى انه مذكور فى كتاب الصحاح للجوهرى مع كثرة تداوله لا يرى له قديما وحديثا قال صاحب الصحاح فيه تقول هذا رجل حسبك من رجل وتقول فى المعرفة هذا عبد الله حسبك من رجل فتنصب حسبك على الحال انتهى فحسبك فى الاول وقعت بعد نكرة فرفعت على انها نعتها وفى الثانى وقعت بعد معرفة فنصبت

على

على انها حال منها وهى فى الصورتين نكرة وان كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من ان اضافتها لا تفيد التعريف وايضا فلا وجه لاعتقاد ابن مالك ذلك اى بنصبها على الحال اذا تنزلنا وقلنا ان لها حالة تعريف وحالة تنكير لان مراده بقوله واعربوا نصبا اذا ما نكرا التنكير الذى ذكره فى قبل وبعد وهو ان ينقطع عن الاضافة لفظا وتقديرا وينصب على الظرفية كجيئك يقال رايت زيدا حسبا او فحسبا ولم يسمع ذلك لا مطلق التنكير كما توهمه ابو حيان وما ذكره الموضح من ان مراد ابن مالك ذلك لا يدفع الا انتقاد فالصواب ان يحمل عموم قوله وما من بعده قد ذكرا على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه حسب وعل الاتية واما على فانها توافق فوق فى افادة معناها وهو العلو وفى بنائها على الضم اذا كانت معرفة فيما اذا اريد بها علو معين كقولك اخذت الشئ العلا من اسفل الدار والشئ العلانى من على اى من فوق الدار كقوله وهو الفرزدق يهجو جريرا ولقد سددت عليك كل ثنية واتيت نحو بنى كليب من عل اى من فوقهم والثنية العقبة وتوافق فوق ايضا فى اعرابها اذا كانت نكرة فيما اذا اريد بها علو مجهول كقوله وهو امرؤ القيس الكندى يصف فرسه مكر مفر مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من عل بكسر اللام اى من شئ عال وتخالفها اى وتخالف عل فوق فى امرين احدهما انها اى عل لا تستعمل الا مجرورة دائما والثانى انها لا تستعمل مضافة بخلاف فوق فيهما كذا قال جماعة منهم ابن ابى الربيع وهو الحق وذكر ابن مالك فى عدادها هذه الالفاظ يقتضى انه يجوز اضافتها وقد صرح الجوهرى بذلك فى الصحاح فقال يقال اتيته من علِ الدار بكسر اللام اى من عاليها وهو سهو قاله فى شرح الشذور ومقتضى قوله فى النظم واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا انها يجوز انتصابها على الظرفية او غيرها كالحالية وما اظن شيئا من هذين الاخيرين وهما جواز اضافتها وجواز نصبها على الظرفية او غيرها موجودا فى كلامهم وانما بسطت القول قليلا فى شرح هاتين اللفظتين وهما حسب وعل لانى لم ار احدا من الشراح وفاهما حقهما من الشرح وفيما ذكرته كفاية لمن تدبره والحمد لله على تيسيره ذلك فصل يجوز ان يحذف ما علم من مضاف ومضاف اليه فان كان المحذوف هو المضاف فالغالب ان يخلفه فى اعرابه المضاف اليه وهو فى ذلك على قسمين سماعى وقياسى فالسماعى ما يصح استبداد القائم مقام المضاف بالاعراب فى المعنى كقول عمر بن ابى ربيعة لا تلمنى عتيق حسبى الذى بى ان بى يا عتيق ما قد كفانى اراد يابن ابى عتيق والقياس ما لا يصح فيه ذلك وهو اما فاعل نحو وجاء ربك اى امر ربك او نائب عن الفاعل نحو ونزل الملائكة تنزيلا اى نزول الملائكة قاله ابن جنى وفيه نظر او مبتدا نحو ولكن البر من آمن بالله اى بر من آمن قاله الشاطبى او خبر عن المبتدا نحو شر المنايا ميت بين اهله اى منية ميت او مفعول به نحو واشربوا فى قلوبهم العجل اى حب العجل او مفعول مطلق كقول الاعشى ميمون الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا اى اغتماض ليلة ارمد او مفعول فيه نحو قولهم اتيتك طلوع الشمس اى وقت طلوع الشمس او مفعول له نحو جئت زيدا فضله اى ابتغاء فضله قاله ابن الخباز او مفعول معه نحو جاء زيد والشمس اى وطلوع الشمس او حال نحو تفرقوا ايادى سبا اى مثل ايادى سبا او مجرور بالحرف نحو كالذى يغشى عليه من الموت اى كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت او بالاضافة نحو ولا عول عطا اليوم دون غد اى دون عطاء غد ثم تارة يكون المحذوف مطرحا وهو الاكثر وتارة يكون ملتفتا اليه

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)